ترشيد الاستهلاك وأثره في مواجهة الأزمات المعيشية من منظور الفقه الإسلامي

إعداد

د . أيمن مصطفى مصطفى الجمل

مدرس الفقه

كلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر

بحث مستل من الإصدار الثالث ٢/٢

من العدد الثامن والثلاثين – يوليو / سبتمبر ٢٠٢٣م

ترشيد الاستهلاك وأثره في مواجهة الأزمات المعيشية من منظور الفقه الإسلامي

إعداد
د . أيمن مصطفى مصطفى الجمل
مدرس الفقه
كلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر

موجز عن البحث

تناولت في هذا البحث إبراز أهمية ترشيد الاستهلاك باعتباره أحد الآليات الشرعية وأكثرها إسهاماً في مواجهة الأزمات المعيشية، فترشيد الاستهلاك له مكانة مهمة في الاقتصاد الإسلامي، ومحل اعتبار عقدي تفرضه على الفرد المستهلك مقتضيات الإيمان بقواعد الشريعة الإسلامية التي نهته عن الإسراف والتبذير في استخدام الموارد التي هو مستخلف فيها وأمين عليها حفاظاً عليها من الضياع.

من أجل ذلك فقد تعالت الصيحات والدعوات في ظل استفحال الأزمات المعيشية إلى أهمية ترشيد الاستهلاك كمطلب شرعي وحياتي للتخفيف من حدة الأزمة المعيشية، بعد أن مثل الترف الاستهلاكي نمطاً من أنماط الحياة العصرية، وضرورة من ضروراتها تأثراً بالبيئة والوسط الاجتماعي.

وتحقيقاً لهذا الهدف عرضت في مبحث أول: لتعريف المصطلحات الواردة بعنوان، وفي مبحث ثان: لوسائل ترشيد الاستهلاك، وفي مبحث ثالث: لأثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الأزمة المعيشية.

الكلمات المفتاحية : الترشيد ، الاستهلاك ، الأزمة ، المعيشية

Rationalizing Consumption And Its Impact On Confronting Living Crises From The Perspective Of Islamic Jurisprudence

Ayman Mustafa Al-Alam
Department of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Law in Tanta, Al-Azhar University, Egypt
E-mail: aymanal-jamal2422@azhar.edu.eg

Abstract :

In this research, I dealt with highlighting the importance of rationalizing consumption as one of the legitimate mechanisms and the most contributing to confronting living crises. Rationalizing consumption has an important place in the Islamic economy, and is the subject of a doctrinal consideration imposed on the individual consumer by the requirements of faith in the rules of Islamic Sharia, which forbade him from extravagance and extravagance in the use of the resources that he is responsible for it and is responsible for it to protect it from loss.

For this reason, cries and calls have risen in light of the worsening living crises for the importance of rationalizing consumption as a legitimate and vital demand to alleviate the severity of the living crisis, after consumer luxury represents a style of modern life, and one of its necessities affected by the environment and the social milieu.

To achieve this goal, I presented in the first section: to define the terms included in the title, and in the second section: to the means of rationalizing consumption, and in the third section: to the impact of rationalizing consumption in confronting the living crisis.

Keywords: Rationalization, Consumption, Crisis, Livelihood

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلى وأسلم على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ، وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم الدين ... وبعد :

فإن أوضاع الحياة في مجموعها لا تنفك جملة وتفصيلاً عن بعدها الشرعي، فحفظ مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم، مما تكفلت به الشريعة الإسلامية، بل هو الغاية العظمى والمقصد الأسمى من التشريع، فالشريعة بما حوته من أحكام الحلال والحرام وطلب الفعل والترك، إنما جاءت لتحقيق هذه المصلحة، والتي بغيابها يقع الناس في الحرج والمشقة والأزمات على كافة المستويات، فالإسلام يضع نظمه لتعمل كلها في وقت واحد دون تنافر أو تضاد .

ولما كان الإسلام قد أقر من القواعد والمبادئ ما يضمن به تنظيم حياة البشر تيسيراً عليهم، ورفعًا للضيق والحرج والمشقة عنهم، فقد تعالت الصيحات والدعوات في ظل استفحال الأزمات المعيشية ــ والتي وإن اختلفت أسبابها فقد بات تأثيرها واضحًا على الفرد والدولة على حد سواءــ إلى أهمية ترشيد الاستهلاك كمطلب شرعي وحياتي للخروج من الأزمة المعيشية والتخفيف من آثارها، يأتى هذا بعد أن مثل الترف الاستهلاكي فترة ليست بالقليلة، نمطًا من أنماط الحياة العصرية، وضرورة من ضروراتها تأثراً بالبيئة والوسط الاجتماعي، والذي اعتبرت قيمة الإنسان فيه بمقدار ما يشتري ويملك من الكماليات ـ خروجًا عن المفهوم الصحيح لقواعد الشرع ومبادئه العامة، ولإبراز قيمة هذا المفهوم وما يمكن أن يحدثه من أثر في مواجهة الأزمات المعيشية، فقد اخترت موضوع " ترشيد

الاستهلاك وأثره في مواجهة الأزمات المعيشية " من منظور الفقه الإسلامي ليكون عنوانـاً لهذا البحث .

أهمية الموضوع وسبب اختياره :

ترجع أهمية الموضوع وسبب اختياره إلى ما يلي :

- ❖ التأكيد على أهمية ترشيد الاستهلاك باعتباره منهجـاً شرعيـاً ومطلبـاً حياتيـاً ،وأن الدعوة إليه لم تعد أمراً اختياريـاً، وإنما ضرورة فرضها الواقع .
- ❖ الحاجة إلى بيان مرونة الشريعة الإسلامية، وقدرتها على التعامل ما أفرزه الواقع من أزمات ومشكلات، أيـاً كان حجمها وتأثيرها .
- ❖ إلقاء الضوء على أهمية ترشيد الاستهلاك باعتباره أحد المداخل الرئيسة لتحقيق توجه إيجابي نحو المؤثرات الاستهلاكية المختلفة .
- ❖ إبراز خطورة السلوكيات السلبية للمستهلكين، وما يمكن أن تمثله من عبء على اقتصاديات الأسرة .
- ❖ التأكيد على دور الأجهزة الرقابية في ضبط الأسواق تنفيذاً للبرنامج الترشيدي للاستهلاك.

منهج البحث :

- اعتمدت على المنهج التحليلي؛ وذلك من خلال الوقوف على أسباب المشكلة وأبعادها، وربطها بسلوك المستهلك سلبـاً وإيجابـاً، واستنباط الآثار الإيجابية والتزامها، والسلبية والتخلي عنها، كأحد الحلول الواقعية لمواجهة الأزمات المعيشية .

- لم أتعرض لبحث الخلاف الفقهي لبعض المسائل الواردة في ثنايا البحث " الاحتكار – التسعير – القرض " وذلك لأن هذه المسائل بحثت كثيراً من قبل، وتجنبًا للتكرار، إضافة إلى أن هذا ليس من أهداف البحث، وإنما الوقوف على الآثار السلبية لتلك الممارسات وكيفية مواجهتها .
- اعتنيت بعزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من السورة، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها المعتمدة .
- توثيق الأقوال الفقهية من مصادرها المعتمدة مع الاستشهاد عليها بنصوص موجزة تدليلاً على المعنى وتقويمه .
- ذيلت البحث بثبت لأهم مراجعه وفهرس الموضوعات
- أخرت معلومات النشر لكتب الحديث وذكرتها في قائمة المراجع حتى لا تزدحم الحاشية عند تخريج الحديث .

إشكالية الدراسة :

تتجلى إشكالية الدراسة في غياب الوعي بأهمية ترشيد الاستهلاك، وأن الدعوة إليه تفتقد جدواها من وجهة نظر البعض في ظل استفحال الأزمات المعيشية وتردي الأوضاع الاقتصادية، والتى أصبح المستهلك فيها عاجزاً عن تلبية احتياجاته.

الدراسات السابقة :

بالبحث والمطالعة والمراجعة حول الدراسات السابقة لم أجد بحثًا موسومًا بهذا العنوان وإن وجدت بحوثًا ودراسات تناولت بعض الجوانب المتعلقة بترشيد الاستهلاك ومنها:

١- ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي. للباحث/ منظور أحمد الأزهري دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٢- دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي للدكتور/ زرقون محمد، أ/ بوخارى عبد الحميد، متاح على شبكة المعلومات الدولية. موقع : Uploads.iefpedia.com

٣- دور الإعلام المرئي اللبناني في تفعيل استراتيجيات ترشيد الاستهلاك وتعزيز ثقافة الإنتاج والادخار لدى اللبنانيين، للأستاذ / فيرونيك أبو غزالة، رسالة ماجستير ٢٠١٢م، منشور على شبكة المعلومات الدولية . موقع : maharat-news.com

٤- ترشيد الاستهلاك في الإسلام، د/ كامل صكر القيسي، إدارة الشئون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٥- قيم ترشيد الاستهلاك في السنة النبوية، د/ محمود أحمد يعقوب رشيد، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، العدد الثالث والأربعون، الملحق الرابع، ٢٠١٦م .

خطة البحث :

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

أما المقدمة ففي التعريف بموضوع البحث وسبب اختياره

المبحث الأول : التعريف بمصطلحات البحث ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم ترشيد الاستهلاك وأهميته

المطلب الثاني : مفهوم الأزمة المعيشية وأسبابها وآليات مواجهتها .

المبحث الثاني : بيان وسائل ترشيد الاستهلاك ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول : وسائل التوعية والتوجيه عبر وسائل الاتصال الحديثة

المطلب الثاني : الوسائل الرقابية.

المبحث الثالث : أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الأزمة المعيشية، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الغلاء .

المطلب الثاني : أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة خطر الاقتراض لسد الحاجات.

المطلب الثالث : أثر ترشيد الاستهلاك في تعظيم مبدأ الادخار .

الخاتمة : وتشتمل على بيان بأهم نتائج البحث ومراجعه وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول
في التعريف بمصطلحات البحث

للتعريف بمصطلحات البحث أعرض في مطلب أول لمفهوم ترشيد الاستهلاك وأهميته، وفي مطلب ثان لمفهوم الأزمة المعيشية وأسبابها .

المطلب الأول : مفهوم ترشيد الاستهلاك وأهميته

أولاً : مفهوم ترشيد الاستهلاك لغة واصطلاحاً

ترشيد الاستهلاك عبارة مكونة من كلمتين، هما : الترشيد، والاستهلاك وبيان معناهما اللغوي على النحو التالي:

الترشيد لغة : دلالة اللفظ في معاجم اللغة تشير إلى معنى الهداية والاستقامة على طريق الحق بغية الوصول إلى تحقيق الغايات والأهداف.

ففي لسان العرب: " الرشيد هو الذى أرشد الخلق إلى مصالحهم : أى : هداهم ودلهم عليها، وأرشده الله : وأرشده إلى الأمر ورشَّده : هداه، واسترشده : طلب منه الرشد، ويقال : استرشد فلان لأمره، إذا اهتدى له" [(١)].

والاستهلاك لغة: مصدر استهلك الرجل في كذا وكذا إذا جهد نفسه فيه، والمال ونحوه أنفقه وأنفذه، ويقال: استهلك ما عنده من طعام أو متاع[(٢)].

---

(١) لسان العرب : للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (٣/ ١٧٥)، دار صادر . بيروت ـ بدون تاريخ .

(٢) تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي، المتوفى٣٧٠ هـ، (٦/ ١٣)، تحقيق / محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي . بيروت– الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، المعجم الوسيط (٢/ ٩٩١) مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، بدون تاريخ .

وبإضافة اللفظين إلى بعضهما يمكن تعريف ترشيد الاستهلاك اصطلاحاً من ناحيتين :

الأولى : من الناحية السلوكية بأنه: مفهوم يشير إلى التنظيم والتنسيق في إشباع الإنسان لرغباته وحاجاته دون بغي أو شطط[١].

الثانية : من الناحية القيَمِيَّة بأنه: مجموعة من المفاهيم العقدية والأخلاقية التي تجعل سلوك المستهلك واعياً منضبطاً[٢]

فترشيد الاستهلاك - بهذه المعاني - لا يعني تقييده أو تقتيره، وإنما إعادة توزيع الفرد لأولوياته في استخدام السلع والخدمات، واعتبار ذلك أحد المداخل الرئيسة لتحقيق توجه إيجابي نحو المؤثرات الاستهلاكية كما سنعرفه في حينه.

ثانياً : أهمية ترشيد الاستهلاك

لم يعد الاستهلاك يمثل مشكلة فردية، وإنما أصبح مشكلة اجتماعية، فلم يعد مجرد إشباع للحاجات الأساسية، وإنما أصبح هدفاً يتم ربطه بأسلوب الحياة العصرية، وما تشمله من مؤثرات متعددة، بغض النظر عن الاحتياجات الفعلية، الأمر الذي أسهم في زيادة حدة الاستهلاك، وجعله يشكل عبئاً على اقتصاديات الأسرة والمجتمع على حد سواء.

---

(١) ترشيد الاستهلاك في الإسلام، د/ كامل صكر القيسي، ص١٨، إدارة الشئون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

(٢) قيم ترشيد الاستهلاك في السنة النبوية، د / محمود أحمد يعقوب رشيد، ص١٦٤٦، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث والأربعون، الملحق الرابع ٢٠١٦م.

ومن هنا تأتي أهمية ترشيد الاستهلاك باعتباره أحد الأدوات الفاعلة في مواجهة الأزمات المعيشية المعاصرة[1].

فترشيد الاستهلاك له مكانة مهمة في الاقتصاد الإسلامي، ومحل اعتبار عقدي تفرضه على الفرد المستهلك مقتضيات الإيمان بقواعد الشريعة الإسلامية التي نهته عن الإسراف والتبذير في استخدام الموارد التي هو مستخلف فيها وأمين عليها حفاظاً عليها من الضياع.

امتثالاً لقوله تعالى : { **وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِين**} [2]

قال تعالى : {**وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا**} [3] .

---

(١) وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة المعيشية المعاصرة لم تكن الأولى في تاريخ مصر، فقد كان هناك أشد وأقسى ، حكى المقريزي أنه في سنة سبع وتسعين وخمسمائة تعذرت الأقوات بديار مصر، وتزايدت الأسعار، وعظم الغلاء، حتى أكل الناس الميتات ...، وتمادى الحال ثلاث سنين متوالية ...، حتى عدمت الأقوات، وخرج من مصر عالَمٌ كبير بأهليهم وأولادهم إلى الشام، فماتوا في الطرقات جوعاً . (السلوك لمعرفة دول الملوك، لتقى الدين أحمد بن على المقريزي ـ المتوفى ٨٤٥هـ ١ / ٢٦٩)، تحقيق / محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية . بيروت ـ الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م، وينظر في هذا المعنى أيضاً : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ . (١٢/ ٩٣٩) تحقيق / د . بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م .

(٢) سورة الأعراف، آية : ٣١ .

(٣) سورة الإسراء : آية ٢٩ .

وقال تعالى {**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**} [١].

وقالﷺ: من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت " [٢].

كما أمر الرسول ﷺبالاقتصاد في الاستهلاك بقوله " ما أحسن القصد في الغنى وأحسن القصد في الفقر وأحسن القصد في العبادة "[٣] .

والاقتصاد في النفقة هو التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط: فمن أنفق غير مسرف ولا مقتر قانع بما يجب عليه، فإنه يبارك له فيما لديه فلا يفتقر، وبالاقتصاد يتم الإجمال في الطلب ويطيب عيش العبد "[٤] .

---

(١) سورة الفرقان : آية ٦٧ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في الأطعمة، باب: من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت، حديث(٣٣٥٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، كتاب المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منها، الفصل الثاني: ذم كثرة الأكل، حديث (٥٣٣٦)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، حديث(٢٧٦٥)، وابن أبي الدنيا في الجوع، حديث(١٨١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة(١/ ٦٨٨) ونوح- أحد رواة الحديث- ضعيف.

(٣) الحديث أخرجه البزار في مسنده برقم(٢٩٤٦)، وقال:

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ، قال ابن حجر في زوائده (ص٣٢٤) إسناده حسن، وأورده الهندي في كنز العمال برقم (١٧٨٥٠)، وقال: رواه البزار من رواية سعيد بن حكيم عن مسلم بن حبيب ومسلم هذا لم أجد من ذكره إلا ابن حبان في ترجمة سعيد الراوي عنه، وبقية رجاله ثقات، وأورده السيوطي في الجامع الصغير من رواية البزار برقم(٧٧٩٢)، ورمز له بالحسن، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٢١٦٤) ضعيف جدا

(٤) التيسير لزين الدين عبد الرؤوف المناوى المتوفى ١٠٣١هـ (١/ ٤٣٤)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

ويقول ابن تيمية: " فالذين يقتصدون في المأكل نعيمهم بها أكثر من نعيم المسرفين فيها، فإن أولئك إذا أدمنوها وألفوها لا يبقى لهذا عندهم كبير لذة، مع أنهم قد لايصبرون عنها، وتكثر أمراضهم بسببها[1].

وقد مَرَّ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ومعه لحْمٌ عَلَى عُمَرَ ﷺ فَقَالَ : مَا هَذَا يَا جَابِرُ ؟ قَالَ : هَذَا لَحْمٌ اشْتَرَيْتُهُ اشْتَهَيْتُهُ قَالَ : أَوَ كُلَّمَا اشْتَهَيْتَ شَيْئًا اشْتَرَيْتَهُ ؟ أَمَا تَخْشَى أَنْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الآيَةِ { **أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا** } . "[2] .

وليس المراد منع الإنسان من شراء ما يشتهيه، وإنما المراد ألا يتحول ذلك إلى سلوك مرضى بحيث لا يستطيع الإنسان مدافعة شهوته الشرائية فيما ينفعه وما لا ينفعه .

فالبعد عن الاعتدال والقصد في الإنفاق في الغنى والفقر يوقع المجتمع في المهالك، فالسلوك الاستهلاكي إذا انحرف إلى الإسراف، فمارسه الأغنياء والفقراء وبالغوا في طلب السلع والخدمات، أرهقوا الإنتاج الذى يعجز عن تلبية الطلب فيختل التوزان بين الانتاج والاستهلاك لحساب الاستهلاك فترتفع الأسعار على جميع المستويات، ويقع المجتمع في براثن التضخم الذى يأكل الثروات، ويرهق شتى الفئات، وإذا انحرف نحو التقتير وأطاع الناس الشح، وانتشر ذلك السلوك

(١) جامع الرسائل لتقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيميه المتوفى ٧٢٨ هـ (٢/ ٣٤٠)، تحقيق / محمد رشاد سالم، دار العطاء ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في الزهد(٦٥٣)

بينهم، نقص الطلب عن المعروض، ولم يجد الإنتاج ما يحفزه على المضى قدمـًا في طريقه، ولا ما يدعوه إلى التوسع والإضافة إلى الطاقات الإنتاجية، فترشيد الاستهلاك هو أحد المفاهيم الإيجابية التي تسعى الدولة إلى تعزيزها في سلوك أفراد المجتمع ومؤسساته، باعتباره من أسباب بقاء المعيشة ودوامها والحفاظ على ثروات الأمة ووقايتها من الأزمات[1].

المطلب الثاني
مفهوم الأزمة المعيشية وأسبابها وآليات مواجهتها

أولاً : مفهوم الأزمة المعيشية لغة واصطلاحاً

الأزمة المعيشية عبارة مكونة من كلمتين، هما : الأزمة، والمعيشة، وبيان معناهما اللغوي على النحو التالي :

الأزمة لغة : الشدة والقحط، والمأزم المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مَأزِم، وأَزِمَ عليهم الدهر يأْزِم أزمـًا، اشتد قحطه وقَلَّ خيره[2].

والمعيشة لغة : اسم لما يعاش به، والعيش: المصدر الجامع.

والمعاش يجري مجرى العيش، تقول : عاش يعيش عيشـًا ومعاشـًا، وكل شيء

(١) مواجهة أزمة الغذاء العالمية من منظور إسلامي، د / محمد نايف عايض معيض العتيبي (ص ٢٧٤)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ـ جامعة الأزهر ـ العدد الحادي عشر ـ يناير ٢٠١٤م، وانظر في هذا المعنى : تكاليف الإنتاج والتسعير في الإسلام، د / عوف الكفراوي، ص : ١٤٣، ١٤٤، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٥م .

(٢) لسان العرب (١٢/ ١٦، ١٧) ،

يعاش به أو فيه فهو معاش[1].

وبإضافة اللفظين إلى بعضهما يمكن تعريف الأزمة المعيشية اصطلاحـًا بأنها : مجموعة من الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح لوضع مستقر، سواء على مستوى الفرد أو الدولة[2].

كما عرفت بأنها: أوضاع جديدة تتسم بعدم الاستقرار، وتؤدي إلى التدهور والاضطراب واختلال الرؤى في جانب أو أكثر من جوانب الحياة[3].

والأزمة المعيشية بهذا المعنى تؤدي إلى خلل وتهديد للمصالح وتؤثر في النظام العام للمجتمع، وتتطلب مهارات عالية في إدارتها والتصدي لها.

ثانياً : أسباب الأزمة المعيشية

تعد الفجوة الغذائية[4] أحد أهم أسباب الأزمة المعيشية والتي تمثل عائقـًا أمام

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى ٣٩٥هـ، (٤/ ١٩٤) . تحقيق / عبد السلام محمد هارون، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م

(٢) استراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث" دراسة نظرية تطبيقية د/ رجب عبد الحميد، ص٨١ ط. دار النهضة العربية ٢٠٠٨م .

(٣) القواعد النبوية في إدارة الأزمات والطاعون والكورونا أنموذجـًا د / نورة بنت عبد الله بن متعب الشهري، بحث منشور بمجلة كلية أصول الدين بالزقازيق، متاح على شبكة المعلومات الدولية Journalsekb.eg

(٤) يقصد بالفجوة الغذائية : عدم كفاية الكميات المعروضة للكميات المطلوبة، مما يؤدي إلى تكوين فارق بين العرض والطلب على الغذاء ومن ثم عجز في الميزان التجاري الغذائي (الفجوة الغذائية بمصر أسبابها وآثارها الاقتصادية ـ د/ حلمي سلامة محمود قنديل ص ٦ منشور بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس ـ المجلد (٤٦) العدد الأول ٢٠١٦م .

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث فاقت معدلات النمو فى الاستهلاك معدلات النمو في الإنتاج المحلى لعديد من السلع الغذائية الرئيسية، فازداد اعتماد الدولة على استيراد كثير من السلع من الخارج(١)، الأمر الذي انعكس بدوره على زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات، فأثر بالسلب على جميع برامج التنمية الشاملة والمستدامة (٢)، زاد من تفاقم تلك المشكلة " الفجوة الغذائية " ما يلي :

- **اختلال التوازن بين السكان والمساحة المنزرعة** (٣) : في وقت يعتقد فيه كثير من الاقتصاديين أن سبب الفجوة الغذائية يكمن في ندرة الموارد المتاحة بالنسبة

(١) يحدث هذا بعد أن كانت مصر قديما حقلا لغلال روما، واستمرت متمتعة بالاكتفاء الذاتي في معظم إنتاجها الزراعي مع توافر فائض للتصدير حتى الحرب العالمية الثانية، بعدها تناقص هذا الاكتفاء الذاتي تدريجيا، حتى ظهور الفجوة الغذائية بشكل واضح مع بداية السبعينات من القرن العشرين، حيث تعرض قطاع الزراعة بمصر لخلل شديد أفقده القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وأصبحت مصر من بين مجموعة الدول التي تعاني من العجز الغذائي والذي ما زال مستمرا حتى هذه الفترة رغم جهود الدولة الحثيثة لزيادة المساحات المنزرعة لتغطية احتياجاتها .(الفجوة الغذائية والتغذوية في مصر خلال الفترة (١٩٧٤ ـ١٩٩٠م) وتوقعاتها المستقبلية " دراسة قياسية " د/ ناهد عبد اللطيف محيسن ـ ص ٧٠ـ ٧٢ رسالة دكتوراه غير منشورة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ١٩٩٦م .

(٢) الأبعاد الاجتماعية لسد الفجوة الغذائية د/ أسامة بدير ـ مقال منشور بجريدة " الفلاح اليوم " بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠١٧م .

(٣) حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي (٤٤١) مليون نسمة نسبتهم إلى العالم (٥.٦) ولم تتجاوز حصة الفرد في الدول العربية من الأراضي الزراعية حوالي(١٧.٪) هكتار في عام ٢٠٢١ م، وهي أقل من المعدل العالمي البالغ (٢١. ٪) هكتار في عام ٢٠١٦م، فضلا عن أن النمو السنوي في المناطق الزراعية يقدر بحوالي ثلث معدل النمو السكاني .

(إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي "المشاكل والحلول " د/ إكرام عبد الرحيم ـ ص٧٢ مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد الثالث عشر ٢٠٢٣م، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠٢٢م.

للحاجات البشرية، يرى فقهاء الشريعة الإسلامية أن السبب إنما يكمن في الإنسان نفسه وليس في قلة الموارد أو ندرتها، وذلك بإهماله الموارد الطبيعية المتاحة وموقفه السلبي منها[1] قال تعالى { وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِين} [2] فتعطيل الأرض عن الزراعة – فترة ليست بالقليلة – انتظاراً لارتفاع سعرها، ثم بيعها ثانية دون أن يقوم بعمارتها، مع تتابع النمو السكاني، أدى إلى ازدياد نسبة الطلب على الغذاء فاتسعت الفجوة الغذائية

جاء في الأم: " ولا يدعه ـ أي السلطان ـ يتحجر [3]على المسلمين شيئًا لا يعمره"[4] .

وفي نيل الأوطار:" وقد كره بعض العلماء تعطيل الأرض عن الزراعة؛ لأن فيه تضييع المال "[5].

_ تحول مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة إلى أغراض البناء أثر سلبًا

(١) الفجوة الغذائية وأثرها في تفاقم الأزمة المعيشية من منظور الفقه الإسلامي ـ د/ عبد الله فتحي محمد على ، ص ٢ بدون دار نشر، ١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م .

(٢) سورة فصلت، آية : ١٠ .

(٣) والتحجير: هو أن يجئ الرجل إلى أرض موات فيحظر عليها حظيرة، ولا يعمرها، ولا يحييها . الخراج لأبي يوسف . ص ١١٠ .

(٤) الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ ٤/ ٤٧، دار المعرفة ـ بيروت ،١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

(٥) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، للإمام محمد بن على بن محمد الشوكاني المتوفى ١٢٥٠ هـ (٥/ ٣٣٣) تحقيق/ طه عبد الروؤف سعد، مصطفى محمد الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م . .

على معدلات الإنتاج الزراعي، ونصوص الشريعة وقواعدها العامة تمنع البناء على الأرض ما دامت صالحة للزراعة حتى لا يؤدي ذلك إلى القضاء على الرقعة الزراعية، فيتضرر عموم الناس بنقص الغذاء.

من فتاوى دار الإفتاء المصرية: " التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء فيها أمر غير جائز شرعـًا، لأن ذلك يؤدي إلى ضرر عظيم، وينتج عنه هلاك الحرث، وذلك مخالف لما حث عليه الشرع من الحفاظ على الزرع والغرس[1] فقد روى أن النبي ﷺ قال من كان له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه" [2] .

فلا تستعمل الأرض في البناء إلا فيما تأكدت فيه الضرورة، ووفقـًا لرؤية الدولة تحقيقـًا للمصلحة العامة، إذ لا فائدة تظهر من الاعتداء على الأراضي الزراعية سوى تحقيق مصالح خاصة لأصحابها.

ودرأً لهذه المفاسد المترتبة على البناء على الأراضي الزراعية، تم منع البناء عليها تقديما للمصالح على المفاسد أو تقديمـًا لأهم المصلحتين .

قال الإمام النووي" إذا تعارضت المصالح أو تعارضت مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بدئ بالأهم ".[3]

---

(١) قضايا فقه الدولة من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية د/ شوقى علام ص ١١٠.

(٢)أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، حديث(٢٧٨٩) وعند مسلم بلفظ "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا. أخرجه مسلم في صحيحه كتاب المزارعة، باب: جامع ما جاء في المزارعة، حديث(٣٩٢٤)

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم، المسمى بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، (٩/ ٨٩)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

- انحراف الإنتاج الزراعي عن مراعاة أولوياته : يحدث ذلك حين تعطي الدولة مزيداً من الاهتمام للمحاصيل الاقتصادية على حساب المحاصيل الغذائية (الاستراتيجية) مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين إنتاج الأغذية والطلب عليها[1]، فيجب أن تتجه رؤوس الأموال – ودون تأخير – إلى مناطق إنتاج القوت الضروري الذى به حياة الإنسان مراعين الأهم فالمهم في هذا المجال، بعيداً عن الإنتاج الاستهلاكي الترفيهي إلا بمقدار ما تقتضيه ضرورة الحال، واعتبار ذلك واجبًا عينيًا على كل مسلم لا يجوز له إهماله أو مخالفته [2] قال تعالى : { **وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِين**} [3] " وقال ﷺ لا ضرر ولا ضرار "[4].

مشكلة نقص المياه : من القضايا الملحة على الساحة المحلية والدولية قضية نقص المياه، فالمياه أساس الحياة وسرها : قال تعالى: { **وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلاَ يُؤْمِنُون**} [5].

---

(١) الغذاء والتغذية د/ عبد الرحمن مصيقر ص ١٤٦ ـ ط أكاديميا انترناشيونال بيروت ١٩٩٧م .

(٢) آفاق استثمار المال في الوطن العربي والإسلامي من منظور إسلامي، د/ نصر فريد واصل ص ١٢٩، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، يوليو ١٩٩٤م، متاح على شبكة المعلومات الدولية، موقع journals.ekp.eg.

(٣) سورة البقرة : آية ١٩٥ .

(٤) هذا الحديث روي من طرق عن ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وعمرو بن يحي المازني، وعائشة- رضي الله عنها.

أخرجه من طريق أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ الحاكم في المستدرك، حديث (٢٣٤٥) وقال:"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، ووافقه الذهبي، وأخرجه الدار قطني في البيوع، حديث (٢٨٨)

(٥) سورة الأنبياء : آية ٣٠ .

وتبذل الحكومات جهودا مضنية لمعالجة تلك المشكلة بالعمل على إيجاد مصادر جديدة للمياه[١] مع المحافظة على المصادر القديمة وحمايتها من التلوث وسوء الاستخدام بعد أن أصبح الشح المائي واقعا ملموسا، وباتت حروب وأزمات تلوح في الأفق استئثارا به واحتكارا له، وهو أمر منهي عنه شرعـًا، فعنه ﷺ أنه قال : لا تمنعوا عباد الله فضل الماء ولا الكلأ ولا النار فإن الله جعلها متاعـًا للمقوين وقوة للمستضعفين"[٢]

وعنه ﷺ أيضـًا : " أنه نهى عن بيع فضل الماء [٣].

قال الإمام الشوكاني: " هذا الحديث يدل دلالة صريحة على تحريم بيع فضل الماء، وهو الفاضل عن كفاية صاحبه، سواء كان في أرض مباحة أو في أرض مملوكة، وسواء كان للشرب أو لغيره، وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع، وسواء كان في فلاة أو في غيرها [٤].

---

(١) ومن بين هذه الدول مصر والتى تسعى جاهدة من خلال التوسع في إنشاء العديد من محطات التحلية، واعتبار ذلك أحد أهم الخيارات الاستراتيجية لمواجهة ندرة المياه، حيث تعتبر مصر من أكثر الدول شحـًا في الموارد المائية بحكم تواجدها في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة .

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير، حديث (١٤٥)، وفي مسند الشاميين حديث رقم (٣٣٩٤)، قال ابن الملقن (٧/ ٩٢) رواه الطبراني " في أكبر معاجمه " من حديث بشر بن عول عن بكار بن تميم، عن مكحول عن واثلة مرفوعـًا، وبشر هذا له نسخة باطلة، عن بكار بن تميم، عن مكحول، وبكار لا يعرف، وفي سماع مكحول من واثلة خلاف، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد برقم (٦٦١٣) وقال : رواه الطبراني في الكبير بسند قال فيه ابن حبان: إن ما روى به فهو موضوع.

(٣) أخرجه مسلم من حديث جابر ﷺ في البيع، باب: ما جاء في النهي بيع فضل الماء، حديث (١٥٦٥).

(٤) نيل الأوطار للشوكاني (٦/ ٢٧٨).

فالمنع من الماء موجب لقتال مانعيه، لترتب الهلاك على منعه، ولأنه لا يستغنى عنه بغيره[1]، قال أبو يوسف – رحمه الله – " كان أصحابنا يرون القتال على الماء – إذا خاف الرجل على نفسه – بالسلاح إذا كان في الماء فضل عمن هو معه... فليس لأحد أن يمنع، ولكل قوم شرب أرضهم ونخلهم وشجرهم، لا يحبس الماء عن أحد دون أحد " [2].

ثالثاً : آليات مواجهة الأزمة المعيشية " الفجوة الغذائية "

بعد أن أصبح الغذاء سلاحـًا في يد الدول المنتجة والمصدرة له للضغط على الدول المستوردة له لتحقيق أهدافها ، لم تعد الفجوة الغذائية مجرد مشكلة اقتصادية وزراعية فحسب، بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية استراتيجية لها ارتباط وثيق بالأمن القومي.

ولا سبيل لمواجهة ذلك إلا بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، من خلال استصلاح الأراضي وتعميرها بالزراعة؛ فإن ذلك سبب لتقدم الدول ونهضتها، وقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم عند حديثه عن الأمم السابقة .

قال تعالى عن قوم عاد : {**وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُون . أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِين . وَجَنَّاتٍ وَعُيُون**} [3].

---

(١) هذا بخلاف الأقوات فإنه يستغنى عن بعضها بأخرى.

(٢) كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم المتوفى ١٨٢ هـ، ص ١٠٥. الطبعة السادسة، بدون تاريخ .

(٣) سورة الشعراء : الآيات ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤.

قال الشيخ المراغي في تفسير هذه الآية : " احذروا سخط من أعطاكم من عنده ما تعلمون من الأنعام والبنين والبساتين والأنهار- تتمتعون بها كما شئتم، حتى صرتم مضرب الأمثال في الغنى والثروة والزخرف والزينة واجعلوا كفاء هذا عبادة من أنعم بها وتعظيمه وحده " [١].

وقال تعالى عن قوم فرعون : {كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُون . وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيم. وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِين} [٢].

قال ابن كثير : " كانت الجنان بحافتى نهر النيل من أوله إلى آخره في الشقين جميعـًا، ما بين أسوان إلى رشيد ... كانوا يتفكهون فيها فيأكلون ما شاءوا ويلبسون ما أحبوا مع الأموال والجاهات والحكم في البلاد فسلبوا ذلك جميعه في صبيحة واحدة وفارقوا الدنيا " [٣].

فتعمير الأرض جزء من رسالة الإنسان على ظهرها، جزء من العبادة التى خلق من أجلها، جزء من الكدح الذى يصون به نفسه وأهله وشرفه [٤].

---

(١) تفسير المراغي للأستاذ الدكتور / أحمد مصطفى المراغي (١٩/ ٨٧) . مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الخامسة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

(٢) سورة الدخان : الآيات ٢٥، ٢٦، ٢٧ .

(٣) تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقى المتوفى ٧٧٤ هـ (٤ / ١٤١) . مكتبة التراث الإسلامي، حلب، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م .

(٤) سر تأخر العرب والمسلمين، لفضيلة الشيخ / محمد الغزالي، ص: ٧٦، ط: شركة نهضة مصر، الطبعة السابعة ٢٠٠٥م .

ومن النصوص التى تؤكد هذا المقصد وتحث على تحقيقه .

قوله تعالى : { **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيب**} [(١)]، وقوله ﷺ : " إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل " [(٢)].

فهذا الحديث فيه إشارة إلى المبالغة في الحث على غرس الأشجار وحفر الأنهار لتبقى هذه الدار عامرة إلى آخر أمدها المحدود المعلوم عند خالقها، فكما غرس لك غيرك فانتفعت به، فاغرس لمن يجيئ بعدك لينتفع [(٣)].

فالزراعة كانت ولا زالت إحدى الدعامات الرئيسة التى قامت عليها نهضة الأمم، ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين الثروات الزراعية وتقدم الأمم والشعوب .

---

(١) سورة هود : آية ٦١ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، حديث(١٢٩٨١)، والبخاري في الأدب المفرد، باب: اصطناع المال حديث (٤٧٩)، والبزار في مسنده، حديث (٧٤٠٨)، وقال:" وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ هِشَامِ ابن زيد إلاَّ حماد بن سلمة"، والضياء المقدسي في المختارة، حديث (٢٧١٢) وقال: إسناده صحيح.

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير لزين الدين عبد الروؤف المناوى المتوفى ١٠٣١ (٣/ ٣٠)، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦.

المبحث الثاني : وسائل ترشيد الاستهلاك

تمهيد وتقسيم :

الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك مما حثت عليه الشريعة الإسلامية، ولم تكن دعوتها إلى ذلك حرماناً للإنسان من الطيبات التي أحلها الله تعالى له في قوله تعالى {**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ**} [(١)] وإنما وقاية له من الوقوع في براثن العوز والفقر والحاجة، بل والسجن أحياناً أخرى، نتيجة بعض الممارسات التي قد يلجأ إليها لتلبية احتياجات يظنها ضرورية، تأثراً بالبيئة والواقع الاجتماعي، والذي بات يفرض سلوكاً استهلاكياً غير منضبط لدى الكثيرين.

وأعرض فيما يلي لوسائل ترشيد الاستهلاك وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: وسائل التوعية والتوجيه عبر وسائل الاتصال الحديثة .

المطلب الثاني: وسائل رقابية.

المطلب الأول : وسائل التوعية والتوجيه عبر وسائل الاتصال الحديثة

بعد أن أصبحت الدعاية [(٢)] الإعلامية والإعلانية هي المتحكمة في الترويج للسلع والخدمات، والمسيطرة على قرارات المستهلكين سلباً وإيجاباً، بات إبراز الجوانب الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في إثارة الوعي وتبصير الناس بأهمية

---

(١) سورة الأعراف : آية ٣٢ .

(٢) والدعاية فن التأثير والممارسة والسيطرة والإلحاح والتغيير. الجريمة الإعلامية في الفقه الإسلامي أ/ إيمان محمد سلامة بركة. ص٥٠. رسالة ماجستير- كلية الشريعة والقانون- الجامعة الإسلامية ـ غزة . ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م .

ترشيد الاستهلاك ضرورة ملحة في مواجهة الأزمات المعيشية، وذلك من خلال :

تبصير جمهور المستهلكين بأسباب ارتفاع الأسعار، والوسائل التي تعمل على كبح جماح هذا الارتفاع، ومنها الشراء على قدر الحاجة، دون إسراف أو تبذير[1]، فقد روي أن إبراهيم بن أدهم، قيل له: "إن اللحم غلا، قال: فأرخصوه، أي لا تشتروه "[2].

زيادة المواد الإعلامية المخصصة لقضايا ترشيد الاستهلاك[3]؛ لإشعار الأفراد بأهميته وإحياء ضمائرهم بالترغيب تارة والترهيب تارة أخرى.

التزام الصدق والموضوعية في بيان مواصفات السلعة وقيمتها الأصلية حتى لا يفسد مقصود التجارة وهو التيسير على المستهلك في شراء حاجته في سكينة واطمئنان؛ مصداقًا لقوله تعالى : {**إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً**}[4]، فقد جاء في سبب نزول هذه الآية " أن رجلاً أقام سلعة في السوق فحلف بالله لقد أُعطي فيها ما لم يعط، ليوقع فيها رجلاً من المسلمين، فنزل قول الله تعالى:

---

(١) الفجوة الغذائية وأثرها في في تفاقم الأزمة المعيشية من منظور الفقة الإسلامي، د/عبد الله فتحي ص:٤٧، مرجع سابق.

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى ٤٣٠ هـ (٨/ ٣٢) دار السعادة، ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .

(٣) دور الإعلام المرئي اللبناني في تفعيل استراتيجيات ترشيد الاستهلاك وتعزيز ثقافة الإنتاج والادخار لدى اللبنانيين، أ/ فيرونيك أبو غزالة .. رسالة ماجستير سنة ٢٠١٢م، ص" ١٣٢، منشور على شبكة المعلومات الدولية maharat-news.com

(٤) سورة آل عمران، آية : ٧٧.

{إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً} .

عدم المبالغة – مدحاً وثناءً – في مواصفات السلع المعروضة للبيع مبالغة قد تصل إلى حد الكذب أو الغش الصريح في حالات كثيرة، كالمبالغة في أوصاف السلع أو إضفاء مزايا وهمية عليها [١] (التضليل الإعلاني)، وأن يترك للمشتري اختيار السلعة أو الخدمة بناءً على مشاهدته ورغبته في الشراء بعيداً عن أساليب الدعاية الكاذبة[٢]. يقول الشيخ ابن الحاج " وينبغي له أن لا يمدح سلعته ولا يثني عليها بلفظ ولا كناية، ويكفي في ذلك المشاهدة من المشتري وغيره لها، لأنه إن فعل ذلك فالغالب عليه الخروج عن الحد في الإخبار بخلاف ما هي عليه...، وبعض الناس في هذا الزمان يمدح سلعته بالكذب ويذكر لها اسماً غير اسمها المعروف بين الناس...، وبعضهم يذكر في السلعة التي يطوف بها منافع يختلقها ويسمعها من لا علم عنده بذلك، وكلها عوائد اصطلحوا عليها وذلك مذهب للبركة ... [٣].

قال ابن حجر الهيثمي: ما حكي من صور ذلك الغش التي يفعلها التجار والعطارون والبزازون، والصوَّاغون، والصَّيارفة، والحيَّاكون، وسائر أرباب البضائع، والمتاجر، والحرف، والصنائع، كله حرام شديد التحريم موجب لصاحبه أنه فاسق غشاش خائن يأكل أموال الناس بالباطل ويخادع الله ورسوله [٤].

---

(١) دراسة في تكاليف الإنتاج والتسعير في الإسلام، د/ عوف محمود الكفراوي، ص ١٤٤، مرجع سابق .

(٢) ترشيد الاستهلاك الفردي، د/ منظور أحمد الأزهري، ص ٢٥٠، ٢٥١، مرجع سابق.

(٣) المدخل لأبي عبد الله العبدري المعروف بابن الحاج المتوفى ٧٣٧ هـ، ٤ / ٣٩٩، ٤٠٠، دار التراث، بدون تاريخ .

(٤) الزواجر عن اقتراف الكبائر للإمام أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المتوفي ٩٧٤ هـ، (١/ ٤٠٠) ط . دار الفكر ـ الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ .

وقد اتفق الفقهاء على تحريم الغش في كل شيئ ومع كل أحد، وفى أى معاملة [1].

لذا أصبح الإعلام الترشيدي يمثل توجهـًا حديثـًا بدأت تنادي به العديد من الجهات الرسمية، والمنظمات المدنية التي تعمل في إطار القضايا الإعلامية، ويقوم هذا الإعلام على دعم الثقافة الترشيدية بهدف إحداث ثقافة اجتماعية تقوم على تنظيم الاستهلاك الفردي وصولاً إلى تنظيم استهلاك المواطنين جميعـًا، وذلك من خلال إمدادهم بالمعلومات الصحيحة التي يمكن أن يبنوا على أساسها قراراتهم حول ضبط الإنفاق[2].

المطلب الثاني : وسائل رقابية

استفحال الأزمات المعيشية نبهت الكثيرين أفراداً ومؤسسات إلى أهمية الرقابة ودورها في ترشيد الاستهلاك وتصويب مسار التنمية.

ولما كانت الرقابة الذاتية[3] قد تضعف عن تحقيق التزام الأفراد بضوابط الاستهلاك[4]، اقتضت الضرورة وجود مراقبة تقوم بها الدولة على الاستهلاك

(١) البحر الرائق لابن نجيم (٦/ ٣٨) ط دار الكتاب الإسلامي ـ الطبعة الثانية، شرح التلقين للمازري (٢/ ٦١٣) دار الغرب الإسلامي ـ ط الأولى ٢٠٠٨م، الحاوى الكبير للماوردي (٥/ ٢٦٩) ط . دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .

(٢) دور الإعلام المرئي اللبناني في تفعيل استراتيجيات ترشيد الاستهلاك أ/ فيرونيك أبو غزالة ص ١٣٠، مرجع سابق.

(٣) الرقابة الذاتية : رقابة المسلم نفسه وسلوكه في كافة أعماله .

(٤) يحدث ذلك في ظل تجاهل بعض الأفراد لأولويات الاستهلاك، وعدم الالتزام بالاعتدال في الإنفاق، والميل إلى الإسراف والترف، وشيوع الطلب غير الوظيفي للسلع والخدمات. (دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، د/ زرقون محمد ـ أ/ بوخاري عبد الحميد ص١٠، متاح على شبكة المعلومات الدولية Uploads.iefpedia.com

لتنظيمه والحد من أخطاره، استناداً إلى أن مسئولية الدولة في رقابة الاستهلاك أكبر من مسئولية الفرد، بما يملكه من مؤسسات قانونية وأجهزة مراقبة قادرة على تنفيذ البرنامج الترشيدي للاستهلاك(١).

ومن نماذج الرقابة التي تقوم بها الدولة : رقابة تحذيرية وتتمثل في رقابة السلوك الاستهلاكي للأفراد(٢): فقد روي عن جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أنه مر ومعه لحْمٌ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَالَ : مَا هَذَا يَا جَابِرُ ؟ قَالَ : هَذَا لَحْمٌ اشْتَرَيْتُهُ اشْتَهَيْتُهُ قَالَ : أَوَ كُلَّمَا اشْتَهَيْتَ شَيْئًا اشْتَرَيْتَهُ ؟ أَمَا تَخْشَى أَنْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الآيَةِ { **أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا** } . "(٣) .

فهذا النوع من الرقابة ـ وإن كان فاعلاً ـ لحمل الأفراد على ضبط السلوك الاستهلاكي، فلا سبيل لتطبيقه في عصرنا الحاضر إلا من خلال رقابة الفرد نفسه، ومسئوليته أمام الله تعالى، فلا قوانين أو لوائح تنظيمية تنظم معدلات استهلاك الأفراد.

رقابة وقائية وتتمثل في :

١- رقابة البائع : فعدم السماح بترويج السلع الضارة أو الخدمات الناقصة ابتداءً

(١) ترشيد الاستهلاك الفردي، د/ منظور أحمد الأزهري، ص : ٢٤٠ مرجع سابق.

(٢) ويعرف السلوك الاستهلاكي : بأنه مجموعة العمليات العقلية والعاطفية والأنشطة الفسيولوجية التي يعدها الناس، والمرتبطة باختيار وشراء واستخدام وتقييم السلوك والخدمات التي تشبع حاجاتهم ورغباتهم الشخصية . الإعلان وسلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق، د / حسام فتحي أبو طعيمة، ص : ١٥٩، دار الفاروق للنشر، عمان ٢٠٠٧.

(٣) سبق تخريجه، ص: من البحث.

يحفظ المستهلك ويقيه من استهلاك الأشياء الضارة[١]، فالغش والتدليس والاحتيال ظلم وعدم اكتراث بحق الآخرين[٢] .

يدل لذلك ما روي عن أبي هريرة – رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال لبائع التمر المبلل بالماء " أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس، من غشنا فليس منا"[٣].

٢- رقابة السوق: تعد مراقبة أحوال السوق أحد مسئوليات الدولة لمنع التلاعب بالأسعار، والحفاظ على كميات السلع ونوعياتها ومواصفاتها جودة ورداءة، وذلك بهدف توفير السلع والخدمات للمستهلكين؛ وصولاً للسيطرة على السلوك الاستهلاكي للأفراد[٤]، ولا شك أن تدخل الدولة يضيق ويتسع تبعاً لمستوى السلوك الخلقي للأفراد، والالتزام بتعاليم الإسلام، فإذا استجاب الأفراد تلقائياً فلا حاجة للتدخل، وإذا لم يستجيبوا فإن من واجب الدولة أن تتدخل لحملهم على الامتثال والاستجابة[٥].

والنبي ﷺ كان يشرف بنفسه أحياناً على سوق المدينة كما سبقت الإشارة .

كما عين ﷺ سعيد بن العاص على سوق مكة؛ تحقيقاً للغرض نفسه[٦].

---

(١) ترشيد الاستهلاك الفردي، د/ منظور أحمد الأزهري، ص ٢٤٣، مرجع سابق.

(٢) دراسة في تكاليف الإنتاج والتسعير في الإسلام، د/ عوف محمود الكفراوي، ص ١٤٥، مرجع سابق.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: من غشنا فليس منا، حديث (١٠٢)

(٤) ترشيد الاستهلاك الفردي، د/ منظور أحمد الأزهري، ص : ٢٤٣، ٢٤٤، مرجع سابق.

(٥) دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، د/ زرقون محمد ـ أ. بوخاري عبد الحميد، ص ٨ مرجع سابق.

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي المتوفى ٤٦٣ هـ / (٢/ ٦٣١) تحقيق/ على محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م .

المبحث الثالث
أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الأزمات المعيشية

تمهيد وتقسيم :

يعد ترشيد الاستهلاك أحد الوسائل الهامة في التعامل مع الأزمات المعيشية المعاصرة ـ والتي يمثل غلاء الأسعار فيها الجانب الأكبر ـ والتي أصبحت تعاني منها مصر، بل والعالم أجمع، ولأن هذه الأزمة لا تعود في جوهرها إلى سبب واحد، بل لعدة أسباب، تتداخل فيما بينها وتختلف من حيث الأهمية والتأثير لما يترتب عليها من آثار خطيرة على المستويات كافة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ونفسيًا[1]، فقد تشكلت على إثرها أنماط وتوجهات غير مألوفة في سلوكيات الأفراد جعلتهم يميلون إلى التركيز في إنفاقهم على الأولويات بقدر المستطاع .

وأعرض فيما يلي لأثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الأزمات المعيشية، وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الغلاء.

المطلب الثاني : أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الاقتراض لسد الحاجات.

المطلب الثالث : أثر ترشيد الاستهلاك في تعظيم مبدأ الادخار .

---

(١) دور التكنولوجيا الحديثة في معالجة ارتفاع الأسعار في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، د / عادل السيد محمد علي، ص ١١٨٧، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ـ العدد الأربعون ـ أكتوبر ٢٠٢٢م .

المطلب الأول : أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الغلاء

ليس خافيـًا أن التسعير[1] يعد أحد الآليات الشرعية التي يستطيع ولي الأمر من خلالها مواجهة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، إلا أن هذه الآلية قد تفقد فاعليتها في تحقيق المقصود منها بفعل بعض الممارسات غير المسئولة من قبل البعض ، ويكون اللجؤ إلى ترشيد الاستهلاك حينئذ هو الحل الأمثل لمواجهة هذه الممارسات ، وأعرض لبيان ذلك من خلال النقاط التالية:

التسعير كآلية شرعية في مواجهة ارتفاع الأسعار :

ارتفاع الأسعار إما أن يكون بسبب زيادة الطلب الطبيعي على السلع والخدمات في فترة زمنية معينة ومكان محدد على وجه لا يكون الموجود من هذه السلعة أو الخدمة كافيـًا لتغطيتها لأسباب لا دخل للتجار فيها كزيادة السكان أو لقلة المعروض منها.

فإلزام التجار أن يبيعوا بقيمة بعينها في هذه الحالة إكراه بغير حق[2] لمخالفته الأصل الذي بني عليه التعامل " قانون العرض والطلب ".

وقد أشار ابن قدامة إلى هذا المعنى بقوله : " قال بعض أصحابنا : التسعير سبب

---

(١) التسعير هو : أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمراً أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة . (نيل الأوطار للشوكاني ٦/ ٣٨٠).

(٢) حماية المستهلك في الفقه الإسلامي د / رمضان الشرنباصي، ص : ٦٥، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، دور التكنولوجيا الحديثة في معالجة ارتفاع الأسعار في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، د/ عادل السيد محمد علي، ص : ١٢١١، مرجع سابق.

الغلاء؛ لأن الجالبين إذا بلغهم ذلك لم يقدموا بسلعهم بلداً يكرهوا على بيعها فيه بغير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها ويكتمها، ويطلبها أهل الحاجة إليها فلا يجدونها إلا قليلاً، فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها فتغلوا الأسعار ويحصل الإضرار بالجانبين، جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم، وجانب المشتري من الوصول إلى غرضه فيكون حراماً "[1]

وأما إن كان ارتفاع الأسعار ليس هناك ما يبرره سوى جشع التجار؛ لتحقيق أرباح طائلة، فهنا يجب إلزامهم ببيعها بقيمة المثل، لأن واجب ولي الأمر أن يمكن كل إنسان من أن يصل إليه ما يحتاج إليه بما يستطيعه ولا سبيل لذلك إلا بالتسعير[2] على أن يبقى ذلك طريقاً استثنائياً لا يتم اللجوء إليه إلا في أوقات الضرورة[3].

فالتسعير وإن كان علاجاً أقره الإسلام لمواجهة تلك التحديات، إلا أن ارتفاع الأسعار في تزايد مستمر بفعل بعض الأفراد والشركات مما ألحق الضرر بجموع المستهلكين، الأمر الذي أصبحت معه الحاجة إلى ترشيد الاستهلاك ضرورة ملحة لمواجهة تلك الآفات الاجتماعية والاقتصادية.

---

(١) المغنى شرح مختصر الخرقي، لموفق الدين أبو محمد بن قدامة المقدسي المتوفى ٦٢٠ هـ (٤/ ١٦٤). مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ ه، ١٩٦٨ م .

(٢) دراسة في تكاليف الإنتاج والتسعير في الإسلام، د / عوف محمود الكفراوي، ص ١٥٨، مرجع سابق.

(٣) وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الدور الفاعل للأجهزة الرقابية والقرارات الملزمة في هذا الشأن إلا أن التسعير الجبري لم يعد علاجاً ناجعاً في ظل اقتصاديات السوق، وهذا ما أكده الواقع، وأن الحل الجوهري إنما يكمن في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة المعروض من السلع والخدمات.

أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة ارتفاع الأسعار:

يظهر أثر ترشيد الاستهلاك في إجبار التجار على تخفيض أسعار السلع وعدم التلاعب بها، وذلك من خلال تفعيل أدوات ضبط السلوك الاستهلاكي والتى تتمثل في :

أ- عدم تسارع الناس لشراء السلع بكميات كبيرة وتخزينها؛ لئلا تقل في الأسواق، ويرتفع ثمنها، فمن أسباب ارتفاع الأسعار: الإسراف، وشدة تكالب الناس على بعض السلع(١)، فالشراء على قدر الحاجة اليومية ينعكس إيجاباً على توافر السلع في الأسواق، ومن ثم أسعارها.

قال الإمام أبو جعفر الطبري: " الحق على كل مسلم الاقتصاد في كل شيء من أمره، وترك الإفراط والغلو فيه "(٢) .

ب- التحلي بروح التضامن والتعاون والتراحم، فإن ذلك مما أوجبه الشرع الحنيف، قال تعالى : { **وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** } (٣).

ج- عدم الاستهانة بشيء من المستهلكات مما يمكن الانتفاع به، كإلقاء بقايا الطعام، وجعل ذلك من أعظم وسائل ترشيد الاستهلاك(٤)، يدل لذلك قوله ﷺ " إذا

---

(١) الاحتكار آفة اجتماعية واقتصادية تقوض الأخوة والتضامن وأخلاقيات التجارة. مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع : www.annasronlin.com

(٢) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار، للإمام أبي جعفر بن محمد بن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ (٣/ ٢٨٦) تحقيق / محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، بدون تاريخ .

(٣) سورة المائدة، آية : ٢

(٤) الفجوة الغذائية وأثرها في تفاقم الأزمة المعيشية، د/ عبد الله فتحي، ص ٤٨ مرجع سابق.

سقطت لقمة أحدكم فليمط عنها الأذى وليأكلها، ولا يدعها للشيطان "[١] .

وقد أبصر رجل أبا الدرادء – رضي الله عنه – يلتقط حبًا من الأرض وهو يقول: " إن من فقهك رفقك في معيشتك "[٢].

المقاطعة والترك للسلع أو شرائها بكميات قليلة، تبعث برسالة واضحة للتجار لعدم استغلال الأزمات، ورفع الأسعار دون وجه حق، فقد روي أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب جاء إليه الناس فقالوا: غلا اللحم فسعره لنا، فقال: أرخصوه أنتم، فقالوا: نحن نشتكي غلاء سعر اللحم، واللحم عند القصابين[٣]، ونحن أصحاب حاجة، فتقول أرخصوه وهل نملكه حتى نرخصه؟ وكيف نرخصه وهو ليس بأيدينا؟ فقال : اتركوه لهم "[٤]. وقال بعض الحكماء : " إني لأقضي عامة حوائجي بالترك فيكون أروح لقلبي[٥] . وكان إبراهيم بن أدهم يسأل أصحابه عن سعر المأكولات، فيقولوا : إنها غالية فيقول : أرخصوها بالترك [٦].

(١) أخرجه مسلم في الأطعمة، باب: لعق الأصابع وأخذ اللقمة الساقطة، حديث(٢٠٣٤) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ (٣/ ٣٢٧)، علق عليه جمال محمود، محمد سيد، دار الفجر للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م

(٣) القصاب: الجزار، وهو من كانت مهنته تقطيع اللحوم وبيعها . معجم لغة الفقهاء، ص : ٣٣٢، وضعه : محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

(٤) تاريخ دمشق، لأبي القاسم بن عساكر، ٦/ ٢٨٢، طبعة دار الفكر ١٩٩٥م

(٥) إحياء علوم الدين للغزالي (٣/ ١١٨) مرجع سابق .

(٦) المرجع السابق نفسه.

د- استبدال السلع بأخرى أرخص ثمنًا : فعن رزين بن الأعرج مولىً لآل العباس قال: غلا علينا الزبيب بمكة، فكتبنا إلى علي بن أبي طالب بالكوفة أن الزبيب غلا علينا، فكتب إليهم أن أرخصوه بالتمر"[1].

فضبط السلوك الاستهلاكي لم يعد مطلبًا شرعيًا فقط، وإنما أصبح مطلبًا حياتيًا فرضته الحاجة لمواجهة الأزمات المعيشية في الوقت الحاضر.

المطلب الثاني

أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة خطر الاقتراض لسد الحاجات

طلب القرض لا يكون إلا عن أزمة ألمت بالفرد أو الدولة، وإعطاؤه لا يكون إلا تفريجًا لها، فالقرض فعل من أفعال الخير، وإرفاق بذوي الحاجة من المعوزين، وتفريج عن ضائقتهم[2]، إلا أن خروجه عن الأصل الذي وضع له إلى قرض بمنفعة[3] فيه إرهاق للنفس بالدين، وهو مذموم شرعًا.

---

(١) تاريخ ابن معين لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (٣/ ١١٣)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ـ مكة المكرمة ـ تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(٢) القرض في اصطلاح الفقهاء : دفع مال إرفاقًا لمن ينتفع به ويرد بدله . كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي المتوفى ١٠٥١ هـ (٣/ ٣١٣) دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، وقد رغبت فيه آيات القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ، فمن الكتاب قوله تعالى {مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا } سورة البقرة، آية ٢٤٥، ومن السنة قوله ﷺ « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً» أخرجه ابن ماجه في الصدقات، باب: القرض حديث (٢٤٣٠) قال في الزوائد(٣/ ٦٩): هذا إسناده ضعيف. لأن قيس بن رومي مجهول. وسليمان بن يسير متفق على تضعيفه. والحديث قد رواه ابن حبان في صحيحه بإسناد إلى ابن مسعود، قال في فتح الغفار(٣/ ١٢٢١) أخرجه ابن ماجه بإسناد لا يقوم به حجة وصوَّب الدارقطني وقفه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والبيهقي مرفوعًا وموقوفًا. وصحح ابن حبان المرفوع منه في «صحيحه» ١١/ ٤١٨ برقم (٥٠٤٠).

(٣) وإن كان البعض يرى أن القرض الاستهلاكي هو من يمثل عبئًا على صاحبه حال اللجوء إليه، بخلاف القرض الإنتاجي، باعتبار أن له بعداً استثماريًا .

وبعيداً عن الدخول في ثنايا الخلاف الفقهي- المتعلق ببيان حكم القرض - فإن تجاوز السلوك الاستهلاكي لمنطقة الضرورة وتلبية الاحتياجات الأساسية تأثراً بالبيئة والواقع الاجتماعي دفعت الكثيرين ـ نتيجة لغياب التفكير السليم في مجال الاستهلاك ـ إلى زيادة معدلات الاقتراض، الأمر الذي شكل عبئاً على اقتصاديات الأسرة، وسبباً من أسباب أزمتها المعيشية وتفاقمها، عزز من ذلك :

تبني سياسات إقراضية متساهلة طمعاً من أصحاب رؤوس الأموال في إيجاد مواضيع مختلفة لاستثمار أموالهم وتوظيفها في جني الأرباح ـ

تزايد الإعلانات التجارية عن قروض المؤسسات المالية من أجل جذب المستهلك إلى منتجاتها خصوصاً القروض الاستهلاكية[1]. ويظهر أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الآثار السلبية للاقتراض الاستهلاكي والتي لم تعد تقتصر على مجرد إشباع الحاجات الأساسية، وإنما أصبحت هدفاً يتم ربطه بأسلوب الحياة العصرية، وما تشتمله من مؤثرات في عدة أمور منها :

الابتعاد عن الاقتراض لشراء سلع كمالية، أو العيش بطريقة تفوق مستوى دخل الأسرة، والاتجاه نحو تغطية الاحتياجات عن طريق التوفير من الدخل، أو تدبير الأمور المالية بشكل صحيح، وهو ما يعرف بضبط معدلات الإنفاق[2] :

---

(١) الأزمات المالية الرأسمالية بين التدويل والتعولم الثلاثي، د/ نور الدين جوادي، دار الإحياء للنشر الرقمي، ص٢١، أخطار القروض السيئة، أ/ سعيد بن علي العضاضي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية موقع www.alarabiya.net

(٢) المال في الشريعة الإسلامية بين الكسب والإنفاق والتوريث، د / أحمد يوسف ص : ١١٢، ١١٣، دار الثقافة ـ القاهرة ١٩٩١م .

فحالات العسر المالي جراء عمليات الاقتراض والتي أصبح الكثيرون يعتبرونها فرصة حقيقة للحصول السهل على المال ـ وضعتهم أمام مجموعة صعبة من الخيارات من بينها :

١- تمكين المؤسسات المالية من رواتب ومدخرات الأفراد لعقود وليس لسنوات معدودة .

٢- تحمل المقترض مزيداً من الفوائد والأعباء، فتتفاقم عليه الأزمات لعجزه عن السداد، وينتهي به الأمر لا محالة في غياهب السجون .

- الميل نحو الاعتدال في الإنفاق، وهو أمر يتحدد حسب الدخل والحاجة، والمسلم مطالب به في كل وقت وعلى كل حال، سواء أكان مقتراً عليه في الرزق أم موسعـًا عليه فيه؛ لأنه في كلتا الحالتين مطالب بأن ينفق قصداً، قال تعالى : **{وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}** [(١)]، وقال تعالى : {وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا} [(٢)]وهو ما عبر عنه أيضـًا النبي ﷺ بقوله : " ما عال من اقتصد " [(٣)]. أى ما افتقر من أنفق فيها قصداً ولم يتجاوز إلى الإسراف، والمعنى إذا لم يبذر

(١) سورة الفرقان، آية: ٦٧.

(٢) سورة الإسراء، آية ٢٩ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، حديث(٤٢٦٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه، حديث (٣٩٠) والطبراني في الأوسط، حديث(٥٠٩٤)، والكبير(١٠١١٨)، والبيهقي في شعب الإيمان، حديث(٦٥٦٩)، والحديث: ضعفه العراقي في المغني عن حمل الأسفار(٢/ ٨٩٦) وأورده الهيثمي في المجمع، برقم (١٧٨٤٨)وقال:" رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط وفي أسانيدهم إبراهيم بن مسلم الهجري وهو ضعيف".

بالصرف في معصية الله، ولم يقتر فيضيق على عياله ويمنع حقاً وجب عليه شحاً وقنوطاً [١]، مع مراعاة أن هذه الأحكام في جانب الاستهلاك تتغير حسب الحاجة والظروف، فقد يكون شراء سلعة بالنسبة لشخص مكروهاً، وبالنسبة لشخص آخر مباحاً، وقد يكون نفس الشيء بالنسبة لوقت دون وقت، ولظرف دون ظرف[٢].

إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستهلاكي وفق محددات الشريعة الإسلامية وضوابطها، بعيداً عما قد يكون للناس من عادات في مجال الاستهلاك [٣]، فيقدم

(١) فيض القدير (٥/ ٤٥٤) .

(٢) المال في الشريعة الإسلامية بين الكسب والإنفاق والتوريث د / أحمد يوسف ص ١١٢، ١١٣، مرجع سابق ـ وانظر في هذا المعنى المنهاجية الإسلامية واستراتيجية معالجة الأزمة الاقتصادية، د / إقبال أحمد عبد الرحمن أبو دوم ص ١٤، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديةـ العدد العشرون، متاح على شبكة المعلومات الدولية موقع www.iasj.net

(٣) وقد ذكر الشيخ ابن الحاج عن شيخه أبي محمد قوله : " هذه الضرورات، الحاجات التي اعتادها الناس رغبة في الإظهار، تقطع من أصلها ولا حاجة تدعوا إليها، مثال ذلك أن يقول الفقيه : لابد من فوقانية على صفة ولابد من عمامة على صفة، ولابد من كتب ولابد من دابة، فإذا جاءت الدابة، لابد لها من غلام وكلفة في الغالب، ولابد لبعضهم من بغلة، وبعضهم يتخذ لغلامه بغلة أيضاً، وقد يحتاج الغلام إلى زوجة، فلا يزال هكذا في ضرورات حتى يرجع في الدنيا متسع الحال وهو عند نفسه أنه مضرور. حتى لقد بلغني عن بعض من في الوقت من أرباب الدنيا المتسعة عليه، أنه يقول: استحق أخذ الزكاة؛ نظراً منه على ما قدمناه وأشباهه من المسكن على صفة والزوجة والملبس والمطعم والأواني والجواري والخدم والغلمان، فتأتي الدنيا بحذافيرها للواحد منهم وهو مهموم تجده يشكو من كثرة الضرورات التي يدعيها، فكان سيدي محمد يقول : " هذه الضرورات تقطع من أصلها فلا ضرورة إلا شرعية، والضرورات الشرعية لا يحتاج فيها في الغالب إلى كلفةـ فالحاصل أن هذه التي جاءت لهم إنما حدثت من مخالفة الشرع (المدخل لابن الحاج ٢ / ١١٦) .

الضرورى[1] على ما هو حاجي[2]، والحاجي على ما هو تحسيني[3] من السلع والخدمات ليتسنى لكل فرد من أفراد المجتمع أن يحصل على ما هو حق له، هذا في جانب الاستهلاك، وفى جانب الإنتاج يجب تخصيص القدر الكافي من الموارد لإنتاج السلع الضرورية أولاً، ثم توجه الموارد إلى إنتاج السلع الحاجية ثم الكمالية[4]؛ تحقيقاً لحفظ مصالح العباد التي هي مقصود الشرع .

(١) والضروريات : ما لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفى الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين (الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي المتوفى ٧٩٠ هـ (٢ / ٨) . المكتبة التجارية الكبرى . بدون تاريخ .

(٢) والحاجيات : ما افتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل على المكلفين في الجملة الحرج والمشقة ؛ ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة (الموافقات للشاطبي ٢ / ١١) .

(٣) والتحسينيات : ما استحسن عادة لحفظ المصالح دون احتياج إليها ككل ما يدعو إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات من المندوبات ومراعاتها، مما يقع موقع التحسين والتزيين، ويتفق مع الأخذ بما يليق في رعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات، مما ألفته الطباع ودرج عليه الناس (المستصفى من علم الأصول، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ، ص ١٧٥، تحقيق / محمد عبد السلام عبد الشافي ـ دار الكتب العلمية . بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م) .

(٤) ترشيد الاستهلاك الفردي. د/ منظور أحمد الأزهري، ص٢١٢ مرجع سابق. مواجهة أزمة الغذاء العالمية من منظور إسلامي، د / محمد نايف عايض معيض العتيبي، ص ٢٧٠ . بحث منشور بالمجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر ـ العدد الحادي عشر . يناير ٢١٠٤هـ .

المطلب الثالث: أثر ترشيد الاستهلاك في تعظيم مبدأ الادخار

تغير الظروف والأحوال وتنامي الاحتياجات وتجددها يؤكد حتمية الادخار[١] وعدم الاستغناء عنه كمبدأ شرعي في مواجهة الأزمات، والمتتبع لنصوص الشريعة الإسلامية يجد أنها عنيت ببيان أهمية الادخار- شريطة أن لا يؤدي إلى الحرمان من الضروريات، بحيث يجوع المدخر ويشقى، فتحقيق مستوى معيشي حسن يضمن الكفاف والغنية، مما لا ينتج عنه ضرر بالنفس والأهل مقصد شرعي، والنبي ﷺ جعل الضرر بالأهل من أكبر الآثام، قال ﷺ كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يعول"[٢]، والادخار على هذا الوجه هو عين الضرر بالأهل والتضييع لهم [٣].

ولعل قصة الادخار في سورة سيدنا يوسف تؤكد هذا المعنى، قال تعالى {يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ

(١) والادخار هو ذلك الجزء من الناتج أو الدخل الذى لم يستهلك أو ينفق على الاستهلاك خلال فترة معينة، وهو بذلك يختلف عن الكنز المحرم غير المشروع. (الادخار والنمو الاقتصادي دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر . د / عبد الله الصعيدي، ص : ١٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م .

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب عشرة النساء، باب: إثم من ضيع عياله، حديث (٩١٣١)، والحاكم في مستدركه، كتاب الفتن والملاحم، حديث (٨٥٢٦) قال الذهبي : على شرط البخاري ومسلم، والشهاب القضاعي في مسنده، حديث(١٤١٣) وعبد بن حميد في مسنده، حديث (٥٩٩) والخرائطي في مكارم الأخلاق، باب ما جاء في السخاء والكرم والبذل من الفَضل، حديث(٥٧٩).

(٣) ضوابط الادخار وضروراته من خلال القواعد الفقهية أ/ سفيان عبد السلام الحتاش، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية، موقع aliqtisadalslami.com

وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُون . قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُون . ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُون} [1] وعن عمر – رضي الله عنه–أنه ﷺ كان يحبس لأهله قوت سنة"[2] فخلق فائض اقتصادي يستخدم فيما يستجد من ضروريات الحياة أو الاستثمار في المستقبل، وهو ما اصطلح على تسميته " بالادخار "[3] يعد الركيزة الأساسية لثقافة الترشيد، وغيابه - كما سبقت الإشارة - يمثل عبئًا على اقتصاديات الأسرة وسببًا من أسباب أزمتها المعيشية وتفاقهما، فالادخار له أهمية كبرى تعود على الفرد والمجتمع، ويظهر أثرها فيما يلي:

تحقيق الأمن النفسي لدى الأفراد من خلال اطمئنانهم إلى وجود مدخرات في حوزتهم؛ تمكنهم من مواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة، والاحتياط للطوارئ، كما أنه يشكل مصدراً للدخل في حالات المرض والعجز والشيخوخة، ويمكن الفرد من توريث قدر من الثروة لأبنائه؛ ليساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة[4].

---

(١) سورة يوسف : الآيات ٤٦ ـ ٤٨ .

(٢) أخرجه البزار في مسنده(١/ ٣٧٨).

(٣) وإن كان الحديث عن إمكانية تفعيل هذ المبدأ " الادخار " في ظل استفحال الأزمات المعيشية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، والتي لم يعد فيها المستهلك قادراً على تلبية احتياجاته، يعد حديثًا غير ذي جدوى من وجهة نظر البعض.

(٤) مشكلة الادخار في مصر " الأبعاد - الأسباب – سياسات العلاج " د/ محمد عبد الغفار، ص٢٥، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى ١٩٩٧م .

تحقيق الأمن الاجتماعي؛ فشعور الناس بامتلاكهم المال، وأنهم قادرون على تأمين متطلبات حياتهم من خلال تلك المدخرات يمنعهم من التطلع إلى ما في أيدي الآخرين، ومحاولة الاستحواذ عليه بطرق غير مشروعة كالسرقة والرشوة وغيرها[1].

تقويض ظاهرة الإسراف التي تسببها زيادة الموارد عن حاجة الاستخدام، وهذا يعد أسلوباً تدريبياً على ضبط النفس، وحسن إدارة الأموال وتأجيل الرغبات.

(١) الادخار في الفقه الإسلامي " مفهومه – مشروعيته – ضوابطه د / إسماعيل محمد البريشي، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية
repository.aabu.edu.jo

الخاتمة

الحمد لله وحده، على ما وفق وهدى، والصلاة والسلام على خير خلقه، سيدنا محمد ﷺ .... وبعد :

فقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج وهي كالتالي:

- الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك ليست حرمانـًا للإنسان من الطيبات التي أحلها الله تعالى له، وإنما وقاية من الوقوع في براثن العوز والفقر والحاجة، بل والسجن أحيانـًا أخرى.
- يعد ترشيد الاستهلاك أحد الأدوات الفاعلة في مواجهة الأزمات المعيشية المعاصرة، وأحد أسباب بقاء المعيشة ودوامها، والحفاظ على ثروات الأمة ووقايتها من الأزمات.
- غياب الوعي وعدم تبصير الناس بأسباب ارتفاع الأسعار، سبب رئيس في أزماتهم المعيشية.
- الأدوات الرقابية لها دور فاعل في حمل الأفراد على ضبط سلوكهم الاستهلاكي، ويأتي في مقدمتها الرقابة الذاتية.
- الترف الاستهلاكي مثل آفة لدى الكثيرين، تأثراً بالبيئة والوسط الاجتماعي، وخروجـًا عن المفهوم الصحيح لقواعد الشرع ومبادئه العامة.
- التسعير – وإن كان علاجـًا أقره الإسلام – لمواجهة جشع التجار، إلا أنه يجب أن يكون طريقـًا استثنائيـًا لا يتم اللجوء إليه إلا في أوقات الضرورة.
- تعزيز الأمن الغذائي أحد قضايا الأمن القومي بعد أن أصبح الغذاء سلاحـًا في يد

الدول المنتجة والمصدرة له؛ للضغط على الدول المستوردة لتحقيق أهدافها السياسية.

- ❖ تحول مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة إلى أغراض البناء ساهم في تفاقم الفجوة الغذائية .
- ❖ التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية على حساب المحاصيل الاقتصادية يقلل من اتساع الفجوة بين إنتاج الأغذية والطلب عليها.
- ❖ تجاوز السلوك الاستهلاكي لمنطقة الضرورة وتلبية الاحتياجات الأساسية، أدى إلى زيادة معدلات الاقتراض وتحمل المقترض مزيداً من الفوائد والأعباء.
- ❖ التأثير الإعلامي الأداة الأكثر فاعلية في الترويج للسلع والخدمات والسيطرة على قرارات المستهلكين سلبًا وإيجابًا، والعمل على زيادة المواد الإعلامية المخصصة لقضايا ترشيد الاستهلاك يؤسس لسلوك استهلاكي رشيد لدى الأفراد في مواجهة المواد المحفزة له.
- ❖ إنشاء الدولة للعديد من محطات تحلية المياه يعد أحد أهم الخيارات الاستراتيجية لمواجهة ندرة المياة من جانب، وتعزيز الأمن الغذائي من جانب آخر.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأبعاد الاجتماعية لسد الفجوة الغذائية د/ أسامة بدير ـ مقال منشور بجريدة " الفلاح اليوم " بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠١٧م .
- الاحتكار آفة اجتماعية واقتصادية تقوض الأخوة والتضامن وأخلاقيات التجارة مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع : www.annasronlin.com
- إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ، علق عليه/ جمال محمود، محمد سيد، دار الفجر للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م
- الادخار في الفقه الإسلامي " مفهومه – مشروعيته – ضوابطه د / إسماعيل محمد البريشي، بحث متاح على شبكة المعلومات الدولية، موقع:
repository.aabu.edu.jo
- الادخار والنمو الاقتصادي دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر . د / عبد الله الصعيدي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م .
- الأزمات المالية الرأسمالية بين التدويل والتعولم الثلاثي، د/ نور الدين جوادي، دار الإحياء للنشر الرقمي.
- استراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث" دراسة نظرية تطبيقية د/ رجب عبد الحميد ط. دار النهضة العربية ٢٠٠٨م .

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي المتوفى ٤٦٣ هـ تحقيق / على محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م .
- إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي "المشاكل والحلول " د/ إكرام عبد الرحيم ـ مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد الثالث عشر ٢٠٢٣م
- الإعلان وسلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق، د / حسام فتحي أبو طعيمة، دار الفاروق للنشر، عمان ٢٠٠٧.
- آفاق استثمار المال في الوطن العربي والإسلامي من منظور إسلامي، د/ نصر فريد واصل، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، يوليو ١٩٩٤م، متاح على شبكة المعلومات الدولية، موقع journals.ekp.eg.
- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤ هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م .
- البحر الرائق لابن نجيم، ط دار الكتاب الإسلامي ـ الطبعة الثانية.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

❖ تاريخ ابن معين لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ـ مكة المكرمة ـ تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

❖ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ . تحقيق / د . بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م .

❖ تاريخ دمشق، لأبي القاسم بن عساكر، طبعة دار الفكر، ١٩٩٥م.

❖ ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي . للباحث / منظور أحمد الأزهري، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

❖ ترشيد الاستهلاك في الإسلام، د/ كامل صكر القيسي، إدارة الشئون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

❖ تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقى المتوفى ٧٧٤ هـ ـ مكتبة التراث الإسلامي، حلب، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م .

❖ تفسير المراغي للأستاذ الدكتور / أحمد مصطفى المراغي. مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الخامسة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

❖ تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار للإمام أبي جعفر بن محمد بن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ تحقيق / محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، بدون تاريخ .

- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي، المتوفى٣٧٠ هـ، تحقيق / محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي . بيروت– الطبعة الأولى، ٢٠٠١م
- التيسير لزين الدين عبد الرؤوف المناوى المتوفى ١٠٣١هـ، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م
- جامع الرسائل لتقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيميه المتوفى ٧٢٨هـ، تحقيق/ محمد رشاد سالم، دار العطاء ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي، بدون معلومات نشر.
- الجريمة الإعلامية في الفقه الإسلامي أ/ إيمان محمد سلامة بركة. رسالة ماجستير ـ كلية الشريعة والقانون ـ الجامعة الإسلامية ـ غزة . ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م.
- الحاوى الكبير للماوردي ط . دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى ٤٣٠ هـ دار السعادة، ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .
- حماية المستهلك في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، د/ رمضان الشرنباصي، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ

- دراسة في تكاليف الإنتاج والتسعير في الإسلام، د/ عوف الكفراوي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٥م .
- دور الإعلام المرئي اللبناني في تفعيل استراتيجيات ترشيد الاستهلاك وتعزيز ثقافة الإنتاج والادخار لدى اللبنانيين، أ/ فيرونيك أبو غزالة .. رسالة ماجستير سنة ٢٠١٢م، منشور على شبكة المعلومات الدولية maharat-news.com
- دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، د/ زرقون محمد ـ أ/ بوخاري عبد الحميد، متاح على شبكة المعلومات الدولية Uploads.iefpedia.com
- دور التكنولوجيا الحديثة في معالجة ارتفاع الأسعار في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، د / عادل السيد محمد علي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ـ العدد الأربعون ـ أكتوبر ٢٠٢٢م .
- الزهد، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الزواجر عن اقتراف الكبائر للإمام أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المتوفي ٩٧٤ هـ، ط . دار الفكر ـ الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ .
- سر تأخر العرب والمسلمين، لفضيلة الشيخ / محمد الغزالي، ط: شركة نهضة مصر، الطبعة السابعة ٢٠٠٥م .
- السلوك لمعرفة دول الملوك، لتقى الدين أحمد بن على المقريزي ـ المتوفى ٨٤٥هـ تحقيق / محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية . بيروت ـ الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م.

- سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت
- سنن الترمذي، المسمى بالجامع الكبير، للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م
- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)
- السنن الكبرى، للإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- سنن النسائي المسمى المجتبى من السنن، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦
- شرح التلقين للمازري دار الغرب الإسلامي ـ ط الأولى ٢٠٠٨م.

- شرح النووي على صحيح مسلم، المسمى بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ .
- شعب الإيمان، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول
- صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .
- صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- ضوابط الادخار وضروراته من خلال القواعد الفقهية، للباحث / سفيان عبد السلام الحتاش، متاح على شبكة المعلومات الدولية aliqtisadalslami.com
- الطرق الحكمية لشمس الدين بن أبي بكر بن قيم الجوزية، المتوفى ٧٥١ هـ مكتبة دار البيان، بدون تاريخ .
- الغذاء والتغذية د/ عبد الرحمن مصيقر ـ ط أكاديميا انترناشيونال بيروت ١٩٩٧م .

- الفجوة الغذائية بمصر أسبابها وآثارها الاقتصادية ـ د/ حلمي سلامة محمود قنديل منشور بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس ـ المجلد (٤٦) العدد الأول ٢٠١٦م .
- الفجوة الغذائية وأثرها في تفاقم الأزمة المعيشية من منظور الفقه الإسلامي ـ د/ عبد الله فتحي محمد على بدون دار نشر ١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م .
- الفجوة الغذائية والتغذوية في مصر خلال الفترة (١٩٧٤ ـ١٩٩٠م) وتوقعاتها المستقبلية " دراسة قياسية " د/ ناهد عبد اللطيف محيسن ـ رسالة دكتوراه غير منشورة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ١٩٩٦م .
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر : المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧، تحقيق : عبد الرحمن يحيى المعلمي
- فيض القدير شرح الجامع الصغير لزين الدين عبد الروؤف المناوى المتوفى ١٠٣١، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦ .
- قضايا فقه الدولة من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية د/ شوقى علام.
- القواعد النبوية في إدارة الأزمات والطاعون والكورونا أنموذجًا د / نورة بنت عبد الله بن متعب الشهري، بحث منشور بمجلة كلية أصول الدين بالزقازيق، متاح على شبكة المعلومات الدولية Journalsekb.eg
- قيم ترشيد الاستهلاك في السنة النبوية، د / محمود أحمد يعقوب رشيد، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث والأربعون، الملحق الرابع ٢٠١٦م.

- كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم المتوفى ١٨٢ هـ ،. الطبعة السادسة، بدون تاريخ .
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى ١٧٠ هـ، تحقيق / مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، بدون تاريخ .
- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي المتوفى١٠٥١هـ دار الكتب العلمية، بدون تاريخ
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- لسان العرب: للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر . بيروت ـ بدون تاريخ .
- المال في الشريعة الإسلامية بين الكسب والإنفاق والتوريث، د / أحمد يوسف دار الثقافة ـ القاهرة ١٩٩١م .
- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن المدعو بشيخي زادة المتوفى ١٠٧٨ هـ دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م

- المدخل لأبي عبد الله العبدري المعروف بابن الحاج المتوفى ٧٣٧ هـ، دار التراث، بدون تاريخ .
- المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠
- المستصفى من علم الأصول، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ، تحقيق / محمد عبد السلام عبد الشافي ـ دار الكتب العلمية . بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م) .
- مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، الناشر : دار المعرفة – بيروت
- مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، المتوفى: ٣٠٧ هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – جدة، الطبعة: الثانية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
- مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البصرِي الشيخ، الإمام، الحافظ الكبِير، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، البزار، تحقيق/ علي بن نايف الشحود، بدون معلومات نشر.

- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م
- مشكلة الادخار في مصر " الأبعاد - الأسباب – سياسات العلاج " د/ محمد عبد الغفار، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى ١٩٩٧م .
- مُصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ ـ ٢٣٥ هـ)، تحقيق : محمد عوامة.، طبعة الدار السلفية الهندية .
- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤ م)
- المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، بدون تاريخ .
- معجم لغة الفقهاء، وضعه : محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى ٣٩٥هـ، (٤/ ١٩٤) . تحقيق / عبد السلام محمد هارون، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م
- المغنى شرح مختصر الخرقي، لموفق الدين أبو محمد بن قدامة المقدسي المتوفى ٦٢٠ هـ. مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ ه، ١٩٦٨ م .
- المنهاجية الإسلامية واستراتيجية معالجة الأزمة الاقتصادية، د/ إقبال أحمد عبد الرحمن أبو دوم، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ـ العدد العشرون، متاح على شبكة المعلومات الدولية موقع www.iasj.net
- مواجهة أزمة الغذاء العالمية من منظور إسلامي، د / محمد نايف عايض معيض العتيبي، بحث منشور بالمجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ـ جامعة الأزهر ـ العدد الحادي عشر . يناير ٢١٠٤هـ .
- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي المتوفى ٧٩٠ هـ ـ المكتبة التجارية الكبرى . بدون تاريخ .
- موطأ الإمام مالك، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، للإمام محمد بن على بن محمد الشوكاني المتوفى ١٢٥٠ هـ تحقيق/ طه عبد الروؤف سعد، مصطفى محمد الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٦٦٠

مقدمة ٦٦٢

خطة البحث : ٦٦٥

المبحث الأول في التعريف بمصطلحات البحث ٦٦٧

المطلب الأول : مفهوم ترشيد الاستهلاك وأهميته ٦٦٧

المطلب الثاني مفهوم الأزمة المعيشية وأسبابها وآليات مواجهتها ٦٧٢

المبحث الثاني : وسائل ترشيد الاستهلاك ٦٨٢

المطلب الأول : وسائل التوعية والتوجيه عبر وسائل الاتصال الحديثة ٦٨٢

المطلب الثاني : وسائل رقابية ٦٨٥

المبحث الثالث أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الأزمات المعيشية ٦٨٨

المطلب الأول : أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة الغلاء ٦٨٩

المطلب الثاني أثر ترشيد الاستهلاك في مواجهة خطر الاقتراض لسد الحاجات ... ٦٩٣

المطلب الثالث: أثر ترشيد الاستهلاك في تعظيم مبدأ الادخار ٦٩٨

الخاتمة ٧٠١

قائمة بأهم المصادر والمراجع ٧٠٣

فهرس الموضوعات ٧١٥